مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 1074-1093
EISSN: 2661-7986 ISSN : 2773-2606

أثر اللاجئين لدول الاتحاد الأوروبي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية (2019-2000)

The Impact of European Union Countries Refugees on Economic Growth - A Standard Study (2000-2019)

بن فريحة نجاة [1*]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة – الشلف- (الجزائر)، **nadjet.benfreiha@univ-dbkm.dz**

تاريخ الاستلام:2022/03/26 **تاريخ القبول:**2022/07/02 **تاريخ النشر:**2022/09/01

مستخلص:

من خلال هذه الدراسة هدفنا إلى تبيين تأثير اللاجئين على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الاوربي من خلال دراسة قياسية معتمدين على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، من خلال الاعتماد على متغيرين هما: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي وعدد اللاجئين السنوي ممثلا للمتغير المستقل، وأوضحت النتائج أن نموذج التأثيرات الثابتة ملائم للدراسة، كما توصلنا إلى وجود أثر طويل الأجل وموجب لمؤشر عدد اللاجئين على معدل النمو، ووجود علاقة سببية طويلة الأجل وذات اتجاه واحد وهذا حسب اختباري التكامل المشترك والسببية.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، تكامل مشترك، سببية، سلاسل زمنية

تصنيفات JEL: O4، C29، C3، C22.

Abstract :

Through this study, we aimed to show the impact of refugees on the economic growth of the EU States through a standard study based on annual data for the period 2000 to 2019, drawing on two variables: The rate of GDP per capita growth as a dependent variable represents the economic growth and the annual number of refugees represented by the independent variable. The results showed that the fixed-impact model was appropriate for the study, and we found a long-term and positive impact of the refugee population index on the growth rate and a long-term, one-way causal relationship, depending on the common integration and causation tests.

Keywords: economic growth , joint integration, Causality, time series**.**

JEL Classification: O4, C29, C3, C2.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

أصبح موضوع النمو الاقتصادي وظاهرة اللجوء من أهم الموضوعات المستجدة خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما شهدته دول منطقة اليورو من توافد اللاجئين إليها، حيث تبذل منطقة اليورو جهودا كبيرة في الاستجابة للوضع القائم بفعالية وإدارة الأزمة إدارة فعالة بطريقة تحمي أمن وسلامة اللاجئين، خاصة مع ازدياد حجم الأزمة واتساع نطاقها ومع وجود قصور في ما يتعلق بمواجهة التداعيات الإنسانية لهذه الحركة، حيث أسفرت أزمة اللاجئين عن تدهور منهجي لحقوقهم ونوعية حياتهم وآفاق المستقبل بالنسبة لأطفالهم، وباعتبار منطقة اليورو واحدة من أكبر المناطق استقبالا للاجئين فقد بات عددهم في المنطقة يعتبر واحدا من أهم المؤثرات في النمو الاقتصادي للمنطقة، حيث تتميز منطقة اليورو بارتفاع عدد المتقاعدين وانخفاض نسبة الولادات مما يؤثر على عدد العاملين النشطين وهذا يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأوروبي ونموه، لذا باتت بعض الدول الأوروبية تسعى إلى فتح أبوابها أمام اللاجئين بها وتوفير حقوقهم بالعيش على غرار ألمانيا التي تسعى إلى زيادة اليد العاملة النشيطة والاستفادة منهم بتخفيض نسبة البطالة وزيادة مخزون الاقتصاد من الاحتياط النقدي، وبحيث يعتبر النمو الاقتصادي أداة مهمة لقياس تطور منطقة اليورو، فقد ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية طرح التساؤل التالي: **ما مدى تأثير عدد اللاجئين على النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي؟**

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إحصائية طويلة الأجل بين عدد اللاجئين والنمو الاقتصادي في منطقة اليورو.
- توجد علاقة طردية لأثر عدد اللاجئين على النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو.
- العلاقة بين عدد اللاجئين والنمو الاقتصادي علاقة ذات اتجاهين.

الهدف من الدراسة: حيث هدفت الدراسة إلى تبيين مدى أهمية كل من ظاهرتي اللجوء والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، وتحديد تأثير عدد اللاجئين على النمو وطبيعة العلاقة التي تربطهما من خلال التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية، وقد حددت الدراسة للاتحاد الأوروبي من عام 2000 إلى غاية 2019، تم الحصول على إحصائياتها من مواقع رسمية متمثلة في البنك الدولي.

المنهج المعتمد: واعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، وعلى المنهج الكمي في الدراسة القياسية عن طريق نماذج السلاسل الزمنية مستخدمين في ذلك أدوات الدراسة التي تمثلت في: Excel، Eviews.

1- مدخل عام إلى النمو الاقتصادي واللجوء في العالم والاتحاد الأوروبي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **(محارب ، 2001، صفحة 148)** ويعرف على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع ومنه:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني **(عطية، 2003، صفحة 11)**. النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي **(دباغ، 2003، صفحة 399)**.

وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن: **(بوديسة، العبسي، و لبزة، 2020 ، صفحة 27)**

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم.

وان تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة.

ويرى فرانسوا بيرو بأن النمو الاقتصادي: هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد. **(محمودي و بركان، 2016، صفحة 269)** ، فهو الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي لقيمة حقيقية، كما يعرف على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويتعبر المقياس الافضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي. (دردور و خوالدي، 2022.، صفحة 212).

1-1 أنواع النمو الاقتصادي: يميز الاقتصاديون ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي: **(عريقات، 2013، صفحة 135)**

-**النمو التلقائي:** والذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالية.

-**النمو العابر:** ويتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه.

-**النمو المخطط:** ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

ويمكننا التنويه أيضا بـ: (ملواح و مكيد، 2020 ، صفحة 128)

النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي.

2-1 خصائص النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة: هناك سبع خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي: (حسين و حمود، 2006، صفحة 179).

-**المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:** حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثروة الصناعية.

-**المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي

إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

-**المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي**: تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها.

-**المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي**: عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الايديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة.

-**الهيمنة الدولية:** عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام ولعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة، وهي في أغلبها بلدان نامية، مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:** حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

3-1 قياس النمو الاقتصادي: من الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير قياس النمو الاقتصادي، هي: **(كبداني، 2012-2013، صفحة 23)**.

- **الناتج الوطني الكلي:** حيث اقترح "mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من والى الخارج.

- **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

- **متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج.

1-4 مؤشرات النمو الاقتصادي: يمكن الاعتماد على العديد من المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي والتي نذكر منها ما يلي: **(فردية، تجانية، و ضيف الله، 2022، صفحة 1053)**

الناتج المحلي الإجمالي: هي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلد، والتي تم إنتاجها من قبل الأفراد أو الشركات أو الحكومة في فترة زمنية محددة.

الناتج القومي الإجمالي: هي إحصائية اقتصادية تعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية الناتجة عن عوامل إنتاج بلد ما، سواء كانت داخل أو خارج الدولة في فترة زمنية معينة.

2-اللاجئين حول العالم:

قررت الجمعية العمومية تأسيس مكتب المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبدأ عمله بتاريخ 1 كانون الثاني 1951، وكان الهدف الأساسي منه التعامل مع قضايا اللاجئين الذين تركتهم الحرب العالمية الثانية بلا مأوى في أوربا، وعلى الرغم من ذلك ومنذ تأسيس هذا المكتب تم توسيع تكليفه ليشمل اللاجئين في العالم بأسره، وبدأ العمل بشكل جاد على هذا الأساس في بدايات الستينيات.

حدد تكليف وكالة الأونروا بتنفيذ "برامج الإغاثة والتشغيل" لدعم لاجئي فلسطين أي اللاجئين من الأراضي التي كانت تحت الانتداب البريطاني في فلسطين بغض النظر عن جنسياتهم، وتطورت عمليات وكالة الأونروا عبر الوقت لتلبي الحاجات المتغيرة على اختلاف الظروف.

يقوم مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحسب تكليفه العالمي بتقديم الحماية والمساعدة إلى اللاجئين والبحث عن حلول مستدامة لمعاناتهم، وكذلك بتقديم ذات الخدمات إلى الأشخاص الآخرين ممن يحتاجون إلى حماية دولية **(الأونروا، 2007 ، الصفحات 2-3)**، ويبين الجدول التالي عدد اللاجئين في العالم في الفترة من 2010 إلى غاية 2019:

الجدول رقم (01): عدد اللاجئين في العالم حسب إقليم اللجوء 2010- 2019:

السنة	عدد اللاجئين في العالم
2010	15516350
2011	15202527
2012	15417874
2013	16729328
2014	19535060
2015	21377887
2016	22527930
2017	25376316
2018	25899611
2019	26079842

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإحصائيات (World Bank Open Data)

الشكل رقم (01): عدد اللاجئين في العالم حسب إقليم اللجوء 2010- 2019:

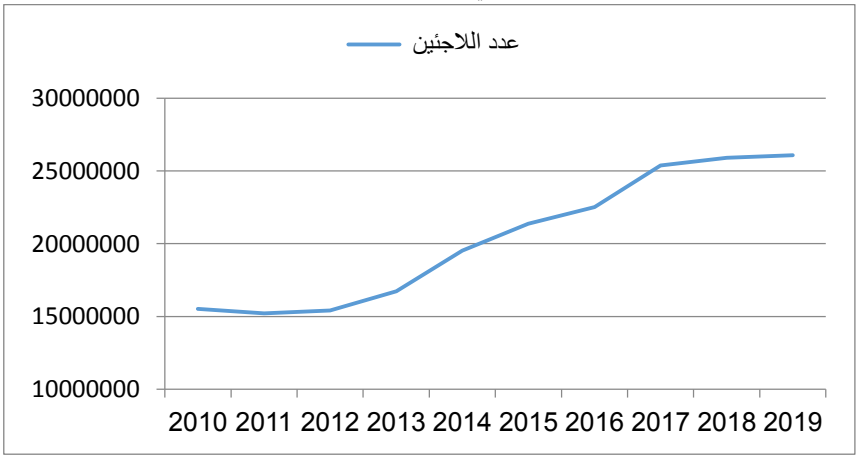

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الجدول 1 (World Bank Open Data)

نلاحظ من خلال الجدول 01 والشكل رقم 01 التزايد الكبير في عدد اللاجئين من 15416350 عام 2010 إلى 26079842 لاجئ في عام 2019، خاصة مع ما شهدته المنطقة العربية من أحداث الربيع العربي، وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2018 أن أكبر عدد من اللاجئين حول العالم وبنسبة 57 % يأتي من سوريا وأفغانستان وجنوب السودان، كما يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : الدول الأكثر طلبا للجوء (2010-2018)

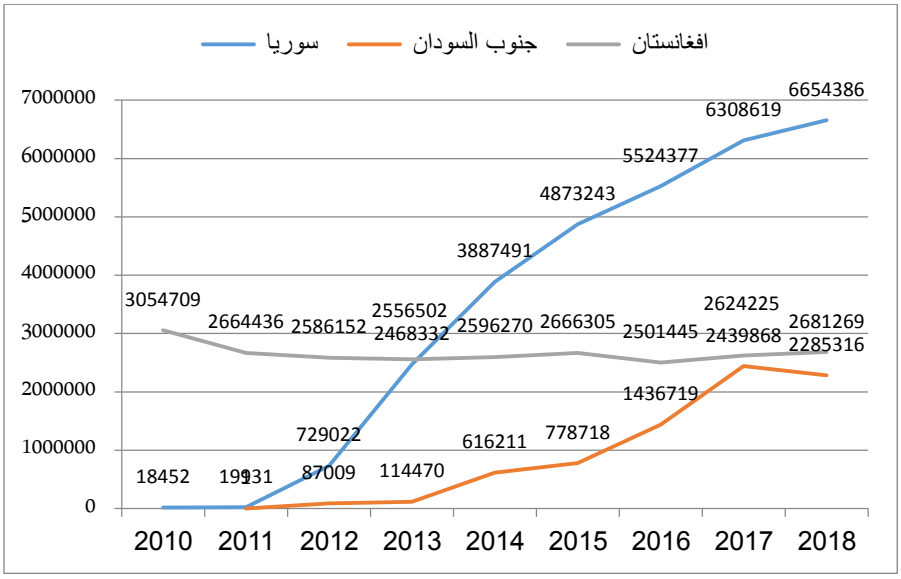

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإحصائيات (World Bank Open Data)

وبلغ عدد اللاجئين في الاتحاد الأوروبي 2591632 عام 2019، مستقبلا بذلك 1435392 لاجئ من عام 2010 إلى غاية 2019، وشهدت منطقة الاتحاد الأوروبي تزايدا في استقبال عدد اللاجئين خلال السنوات الأخيرة، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (03): عدد اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي 2010-2019

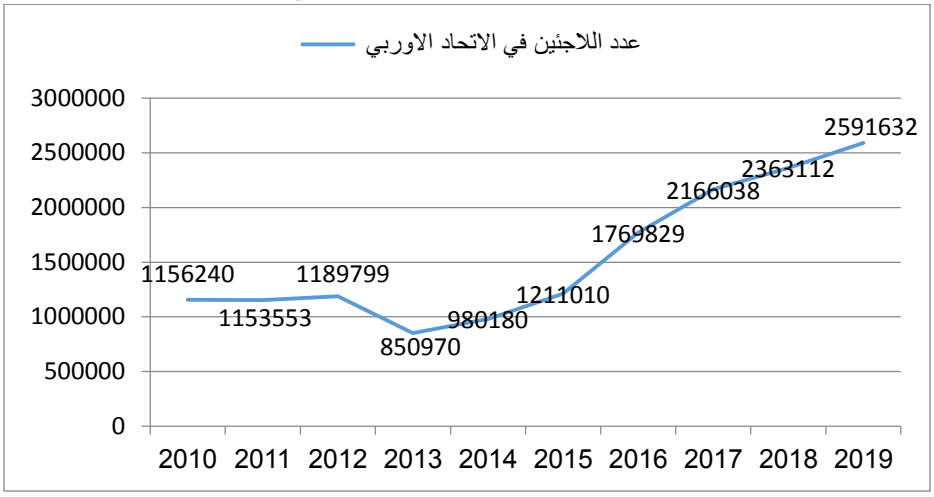

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإحصائيات (World Bank Open Data)

وتعتبر ألمانيا من أكبر المستقبلين للاجئين في دول الاتحاد الأوربي حيث بلغ عدد اللاجئين في ألمانيا 1146685 عام 2019، ويوضح الشكل التالي البلدان الأكثر استقبالا للاجئين في العالم حسب منظمة الأمم المتحدة لقضايا اللاجئين.

الشكل رقم (04): الدول الأكثر استضافة عدد اللاجئين 2010- 2019

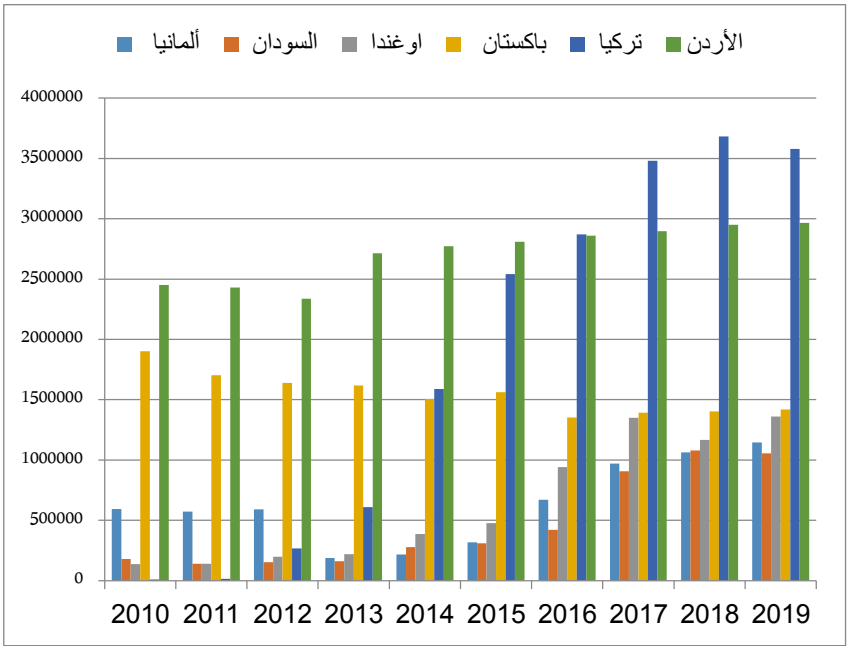

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للإحصائيات (World Bank Open Data)

وكما أن أثر اللاجئين على النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية بحسب الدراسات والتوقعات كان كالتالي:

اعتبر المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بيار موسكوفيسي الذي يرفض بشدة الانتقادات حول الهجرة إن وصول طالبي اللجوء سيكون "أثره ضعيفا على النمو الاقتصادي وإنما ايجابيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي بمجمله" (رويح، **2020**)، وتابع موسكوفيسي خلال مؤتمر صحافي أن هذا التقييم يقاوم عددا من الأفكار مشيرا إلى المخاوف من تأثير سلبي على النمو أو عمليات الطرد من سوق العمل، وأضاف أن هذا من شانه أن يشكل عاملا مريحا لسياسة رئيس المفوضية جان كلود يونكر الذي يدعو إلى التضامن مع المهاجرين (رويح، **2020**) ، وبعد نسبة نمو قدرها 1,6% في منطقة اليورو خلال عام 2015، تراهن بروكسل على نسبة 1,8% في 2016 مراجعة بذلك بشكل طفيف توقعاتها في الربيع (1,9%) أما بالنسبة لسنة 2017، فإنها تتوقع نموا نسبته 1,9%، وبالنسبة للدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يرتفع

النمو في عام 2015 إلى 1,9% ومن ثم 2% في 2016 و2,1% في 2017، وأكد موسكوفيسي أن "الاقتصاد الأوروبي ما يزال يواصل مساره على طريق الانتعاش" (رويح، **2020**).

وقد توقعت المفوضية الأوروبية أن يصل ثلاثة ملايين من طالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي بحلول 2017 وأن يساعد هؤلاء على تعزيز الناتج الاقتصادي للاتحاد بل وتحسين المالية العامة على المدى البعيد إذا اندمجوا في سوق العمل، وفي محاكاة تظهر توقعاتها الاقتصادية للاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة افترضت المفوضية الأوروبية وصول مليون طالب لجوء إلى الاتحاد في عام 2015 و1.5 مليون في 2016 ونصف مليون في 2017 (رويح، 2020).

3- الدراسة القياسية:

3-1 متغيرات الدراسة: يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج على النحو التالي:

-المتغير التابع: النمو الاقتصادي: ويعتبر نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إذ يعد أساس قياس النمو الاقتصادي (تومي، **1999**، صفحة **37**) ، وفيما يلي منحنى لتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي من عام 2000 إلى غاية 2019، تم الحصول عليها من مواقع رسمية متمثلة في البنك الدولي وكانت قاعدة البيانات على النحو الممثل في الملحق رقم 1.

الشكل رقم (05): منحنى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو (الاتحاد الأوروبي): 2000-2019.

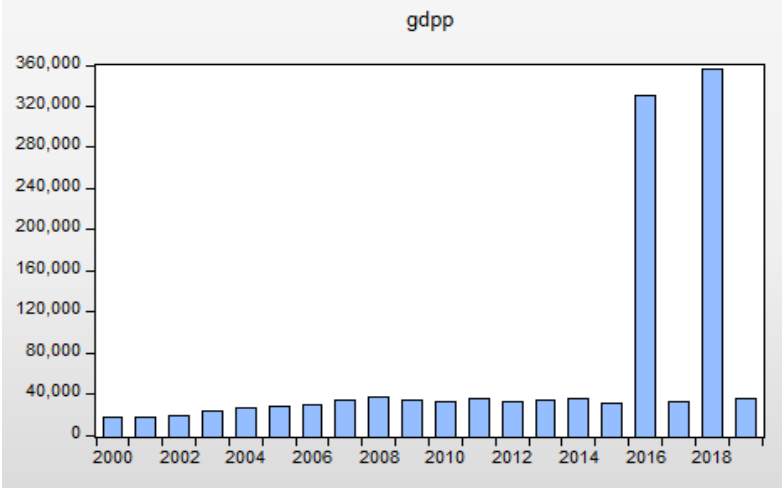

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

من الشكل يتبين لنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي شهد انخفاضا من عام 2010 إلى غاية 2015 لينتعش في عام 2016 بـ 331162,7 (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ويعرف ارتفاعا كان أعلى قيمة مسجلة له عام 2018 بـ 356559,76 (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ، ليعاود انخفاضة بعد ذلك وصولا إلى 34843,3 (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) عام 2019، بعد ما عرفه العالم من تقلبات على المستوى الاقتصادي والسياسي.

-المتغير المستقل: عدد اللاجئين: تنطبق صفة لاجئ بموجب الفقرة الأولى من المادة 1 (أ) من اتفاقية 1951، أولا على أي شخص سبق اعتباره لاجئا بموجب ترتيبات دولية سابقة، وتقدم الفقرة 2 من المادة 1 (أ) عند قراءتها في سياق بروتوكول عام 1967 وبدون الحد الزمني، تعريفا عاما للاجئ بحيث يشمل أي إنسان يكون خارج بلد منشئه وليست لديه القدرة على أو الرغبة في العودة إلى ذلك البلد، أو التمتع بحمايته وذلك بسبب خوف مبرر من الاضطهاد على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة معينة، أو الرأي السياسي، ويجوز أيضا أن يكون الأشخاص عديمو الجنسية لاجئين بهذا المعنى. **(جودوين-جيل، 2010، صفحة 3).**

ويمثل الشكل الموالي تمثيل بياني لعدد اللاجئين في الاتحاد الأوروبي من عام 2010- 2019:

الشكل رقم (06): عدد اللاجئين في الاتحاد الأوروبي من عام 2000-2019:

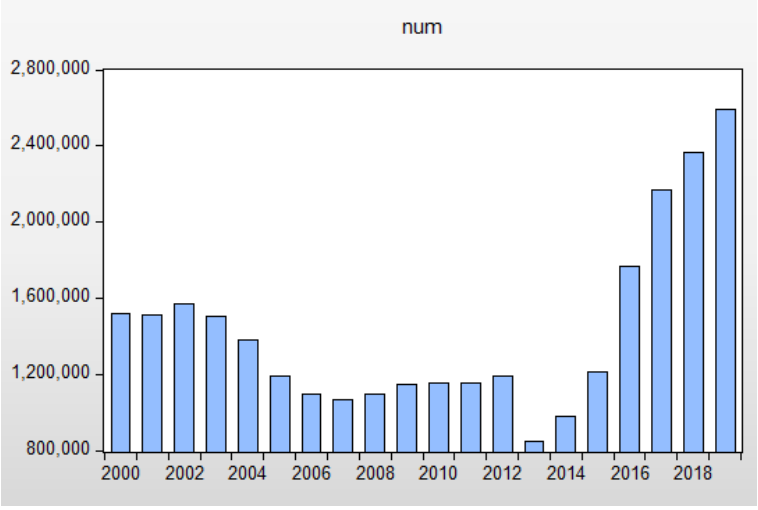

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي(World Bank Open Data)

من الشكل نلاحظ أن أعداد اللاجئين كانت قليلة من فترة 2010 إلى غاية 2013 والتي سجل فيها أدنى عدد للاجئين في الاتحاد الأوروبي بـ850970 لاجئ، وبعدها شهدت ارتفاعا

مستمرة من عام 2014 ليصل إلى أعلى عدد في عام 2019 بـ 2591632، والشكل الموالي يظهر نتائج أثر اللاجئين على النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الفترة 2010 إلى 2019.

الشكل رقم (07): تطور تأثير اللاجئين على نمو الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي (2010- 2019).

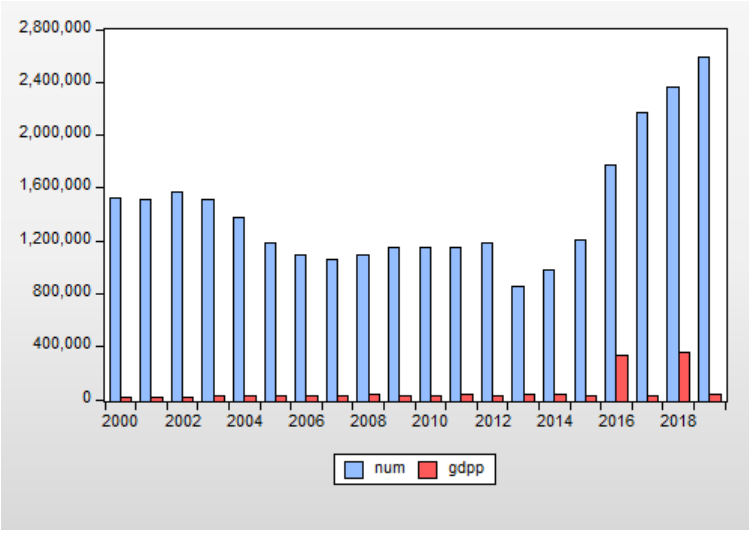

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

2-3 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمغيرات الدراسة: تعتبر اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الجوهرية بالنسبة لتحليل الديناميكي للسلاسل الزمنية، حيث تهتم بتحديد درجة تكامل (استقرارية) السلاسل الزمنية للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة، بحيث تكون السلسلة (Y_t) مستقرة عندما لا تعاني من مشكلة جذر الوحدة، ومنه اعتمدنا على واحد من أبرز الاختبارات: اختبار ديكي فولار المطور (ADF) **(علاوي و راهي، 2010، صفحة 224)**، وبالنسبة للفرضيات الأساسية في هذه الاختبارات فهي تتمثل في الفرضيتين التاليتين:

H_0: السلسلة الزمنية لا تعاني من مشكلة جذر الوحدة.

H_1: السلسلة الزمنية تعاني من مشكلة جذر الوحدة.

3-3 التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (08): التمثيلات البيانية للسلاسل الزمنية (GDPP) و(NUM)

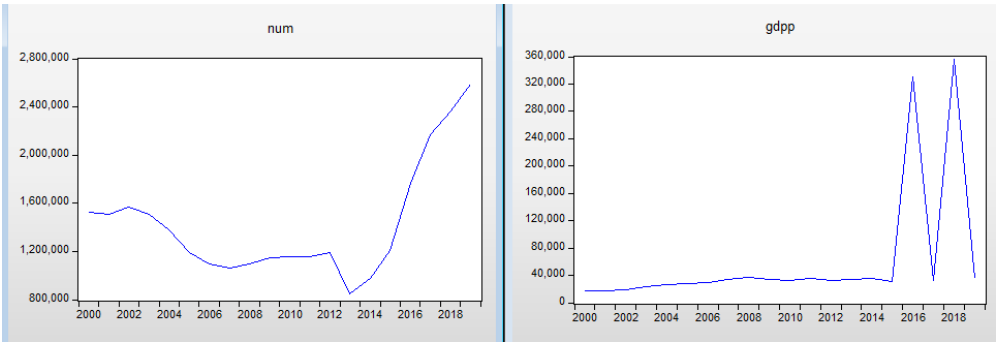

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.

يتبين من الأشكال البيانية السابقة أن السلاسل الزمنية لا تتميز بالاستقرار (السكون) في المستوى، إما لان لها اتجاه عام في بعضها، أو أنها لا تتقلب ضمن متوسط ثابت، ويمكن من خلال الاختبارات الإحصائية التأكيد على درجة سكون كل سلسلة على حدى والتي تحدد سكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة.

4-3 نتائج اختبارات السكون للسلسلة الزمنية (GDPP): حيث يبين الجدول الموالي نتائج اختبار ديكي فولار لسكون السلسلة (GDPP) ومن خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة نجد أن السلسلة(GDPP) مستقرة من الدرجة الأولى ((I(1)) .

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسة (GDPP)

Serie	Test		Level			1st difference			Résult
			intercept	Trend and intercept	none	intercept	Trend and intercept	none	
GDPP	ADF	t-statistic	-0.095683	-1.306121	0.748863	-15.22381	-15.31889	-14.98738	I(1)
		prob	0.9360	0.8527	0.8670	0.0000	0.0001	0.0001	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.

نتائج اختبارات السكون للسلسلة الزمنية (NUM): حيث يبين الجدول الموالي نتائج اختبار ديكي فولار لسكون السلسلة (NUM) ومن خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة نجد أن السلسلة(NUM) مستقرة من الدرجة الأولى ((I(1)).

الجدول رقم (03): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسة (NUM)

Serie	Test		Level			1st difference			Résult
			intercept	Trend and intercept	none	intercept	Trend and intercept	none	
NUM	ADF	t-statistic	-0.860145	-0.752904	0.518359	-1.904177	-2.711122	-1.804478	I(1)
		prob	0.7767	0.9516	0.8179	0.3230	0.2437	0.0685	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدولين 2 و3 فإنه يمكننا الحكم على عدم سكون السلاسل الزمنية في المستوى وبالتالي قبول فرضية الاختبار (السلاسل تعاني من مشكلة جذر الوحدة)، حيث أن اختبار السكون (ADF) أظهر معاناة كل السلاسل الزمنية (GDPP) و(NUM) من مشكلة جذر الوحدة لأن قيم t-statistic المحسوبة اقل من القيم الجدولية، وغير معنوية سواءا تضمن النموذج المقدر الثابت فقط أو الثابت والاتجاه الزمني معا. بينما عند أخذ الفروق الأولى لتلك السلاسل تصبح مستقرة حيث أن نتائج الاختبار تشير إلى رفض فرضية الاختبار وقبول الفرضية البديلة لها (عدم وجود مشكلة جذر الوحدة في سلسلة الفروق الأولى)، كما أنها معنوية سواءا تضمن النموذج المقدر الثابت فقط أو الثابت والاتجاه الزمني معا، لذا يمكن اعتبار السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ((I(1)).

5-3 اختبار التكامل المشترك: إن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، وإن من أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية:

- منهجية أنجل جرانجر Granger and Engel
- منهجية جوهانسن-جسليوس Johansen and Juselius **(علاوي و راهي، 2010، صفحة 224)**.

وتعد منهجية أنجل- جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري

H_0: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، وفي حالة العكس فإنه يتم قبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

- **الخطوة الأولى:** وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_tباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS): $Y_t=B_0+B_1X_t+e_t$ .....

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وهو محقق فالسلاسل محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى ((I(1)).

ويتم اختبار استقرار البواقي (e_t) فإذا تم قبول فرضية العدم (H_0:B=0):كما هو مبين في الجدول رقم 03.

6-3 نتائج اختبارات السكون للسلسلة الزمنية للبواقي (Z): حيث يبين الجدول الموالي نتائج اختبارات السكون للسلسلة (Z) ومن خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة نجد أن السلسلة(Z) مستقرة في المستوى.

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسة (Z)

Serie	Test		Level			Résult
			intercept	Trend and intercept	None	
Z	ADF	t-statistic	-6.857718	-12.33984	-7.022135	LEVEL
		prob	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 4 فإنه يمكننا الحكم على سكون السلسلة الزمنية في المستوى وبالتالي عدم قبول فرضية الاختبار (السلسلة تعاني من مشكلة جذر الوحدة)، حيث أن اختبارات السكون (ADF) أظهرت أن قيم t-statistic المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، وهي معنوية سواءا تضمن النموذج المقدر الثابت فقط أو الثابت والاتجاه الزمني معا. لذا يمكن اعتبار السلسلة الزمنية للبواقي مستقرة في المستوى، وعليه فإنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية (GDPP) و(NUM) في النموذج، يعني أن السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل، ووفقا لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية يتم تقدير المعادلة التالية، فمن برنامج e-views 9 نجد أن معادلة النموذج هي كالآتي:

GDPP = -75117.5559316 + 0.0954639789417*NUM

- **الخطوة الثانية: تصحيح نموذج الخطأ ECM:** يتم تقدير النموذج في حالة كون متغيرين (x_t و y_t) متكاملين تكاملا مشتركا لبيان العلاقة في الأجل القصير وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في الانحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطئ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب الفروق للمتغيرات الأخرى غير مستقرة كما في المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_1 + \alpha_2 e_{t-1} + e_t$$

ومن خلال النتائج المبينة في الملحق رقم 01 نجد أن معامل نموذج تصحيح الخطأ معنوي عند احتمال 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنية 5% وبالتالي يوجد علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير ومعامله سالب بـ -1.82 بالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع(GDPP) والمتغير المستقل (NUM)في الأجل الطويل، ويمكننا استخراج معادلة تصحيح الخطأ كالآتي:

DGDPP = 0.357610712198*DNUM - 1.82945092572*Z(-1)

7-3 اختبار السببية: يستخدم نموذج جرانجر Granger في أغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر (علاوي و راهي، 2010، ص225)، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة يجب:

أولا تحديد درجة تأخير المسار VAR، وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaike وSchwatz وبالاستعانة ببرنامج e-views9 وجدنا أن درجة التأخير هي 5 بالنسبة للسلسلتين المستقرتين (GDPP) و (NUM) كما هو موضح في الملحق رقم 02، ومنه نقوم باختبار العلاقة السببية باختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين (GDPP) و (NUM) الممثلة وفق الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج، والجدول رقم 5 يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم (05): نتائج تطبيق اختبار غارنجر للسببية على المتغيرين

Null Hypothesis :	F-Statistic	Prob
DUNM does not Granger Cause DGDPP	16.5022	0.0216
DGDPP does not Granger Cause DNUM	0.98665	0.5400

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.

ونقبل وجود سببية إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها (prob) أقل من 0.05، وعليه نلاحظ من الجدول أن الفرق الأول (DGDPP) لا تسبب الفرق الأول (DNUM) لأن مستوى الاحتمال 0.54 أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ونلاحظ أن الفرق (DNUM)يسبب أو يؤثر في الفرق (DGPP)لأن مستوى الاحتمال0.021 أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه يمكننا القول أن: اختبار السببية انتهى بأن عدد اللاجئين يؤثر في النمو في الأجل القصير وأن النمو لا يؤثر في عدد اللاجئين في الأجل القصير.

الخلاصة:

تعد ظاهرة النمو الاقتصادي من أهم الظواهر التي تسعى الدول ومن بينها الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تذليل العقبات أمامه، ومن بين أهم العقبات ظاهرة اللجوء التي باتت تدق الاتحاد الأوروبي وبقوة خاصة بعد أحداث الربيع العربي، والتي تعرضنا لها في هذه الدراسة حيث عرضنا ماهية ظاهرة النمو الاقتصادي وأنواعه ومحدداته وكذا مدى تأثير ظاهرة اللجوء على النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد استخدمنا فيه أساليب إحصائية في بيانات السلاسل الزمنية وعرض نتائجها ومناقشتها، مما أمكننا بالخروج بالنتائج التالية:

-تبين من خلال الدراسة وجود أثر معنوي موجب للجوء على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي.

-أظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين عدد اللاجئين والنمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الفترة 2000 إلى 2019 وهو ما يؤكد الفرضية الأولى.

-كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية لأثر عدد اللاجئين على النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو.

-أشارت نتائج اختبار السببية أن العلاقة بين عدد اللاجئين والنمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين 2000 و2019 هي علاقة ذات اتجاه واحد فقط حيث أن ارتفاع عدد اللاجئين يمكن الاتحاد الأوروبي من توفير يد عاملة نشيطة في مهن متعددة وبالتالي زيادة الإنتاج والتقليص من نسبة البطالة، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو وهذا ما ينفي الفرضية الأخيرة.

و في الأخير نعرض الآفاق التالية التي يمكن معالجتها مستقبلا:

-توسيع عينة الدراسة لتشمل دول أمريكا وشمال إفريقيا.

-دراسة قياسية لأثر عدد اللاجئين على البطالة في العالم والاتحاد الأوروبي.

-دراسة أثر محددات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية.

-دراسة قياسية لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على السياسة النقدية للدول الأوروبية في الفترة 2010-2020.

المراجع:

أ.مليك محمودي، و يوسف بركان. (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة (19990-2014). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي-* ، العدد السابع، السنة السابعة، 259-274 .

أحمد بوديسة، علي العبسي، و هشام لبزة. (2020). *أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000- 2015*. الوادي- الجزائر. : مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ص 23-38. .

أسامة بشير دباغ. (2003). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. الاسكندرية: دار المناهج للنشر والتوزيع.

اسماء دردور، و سليمة خوالدي. (2022.). أثر تكنولوجيا المعلومات الاتصال على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2020). *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة* ، المجلد 05، العدد01، 209-227. .

اسماعيل فردية، حمزة تجانية، و محمد الهادي ضيف الله. (2022). *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*. الوادي- الجزائر: مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1،ص 1046-1061.

الأونروا. (2007). *الامم المتحدة واللاجئين الفلسطنيين* . الولايات المتحدة الامريكية: مكتب الاعلام والرئاسة، الأونروا (UNHCR) .

*التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي*2001الاسكندريةمصردار الجامعة الجديدة

جايس جودوين-جيل. (2010). *اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها*. نيويورك: منظمة الامم المتحدة، مكتبة الأمم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي.

حربي محمد موسى عريقات. (2013). *التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)*. عمان: دارالبداية ناشرون وموزعون.

خالد بن جلول. (2009). *أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي(مذكرة الماجستير)*. الجزائر: كلية العلوم الاقنتصادية وعلوم التسيير. جامعة بن يوسف بن خدة.

دراسة اوربية ،جريدة الموصل. (01 جويلية، 2020). *اللاجئون السوريون سيرفعون نمو الاقتصاد التركي إلى 4 بالمئة*. تم الاسترداد من https://www.zamanalwsl.net/news/article/113962/: https://www.zamanalwsl.net/news/article/113962/

دراست2010*دراسات* 52-50

سيد أحمد كبداني. (2012-2013). *اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية*. . تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد.

صالح تومي. (1999). *مدخل النظرية القياس الاقتصادي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

صدر الدين صواليلي. (2006). *النمو والتجارة الدولية في الدول النامية(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.

طه عبد الله المنصور، و عبد العظيم مصطفى. (1995). *اقتصاديات التنمية*. الرياض: دار المريخ.

عبد الامير رويح. (02 جويلية، 2020). *الهجرة إلى اوروبا ازمة توقظ منطقة اليورو من سباتها. ، من النبأ المعلوماتية*. تم الاسترداد من https://annabaa.org/arabic/development/4154: https://annabaa.org/arabic/development/4154

عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الاسكندرية: دار الجامعية للنشر.

فضيلة ملواح، و علي مكيد. (2020). *محددات النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1990-2018)*. Economie et de Statistique Appliquée, Volume 17, Special Issue.p: 'Algeria: Revue d . .126-141

كامل كاظم علاوي، و محمد غالي راهي. (2010). *تحليل وقياسالعلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974- 2010*. . الكوفة: الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 29. .

محمود حسن حسين، و محمود حامد حمود. (2006). *التنمية الاقتصادية*. جدة: دار المريخ للنشر.

منظمة الامم المتحدة. (1 جويلية، 2020). *17. اللاجئون* . تم الاسترداد من https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/refugees/index.html: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/refugees/index.html

منظمة الأمم المتحدة. (03 جويلية، 2020). *الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. من مفوضية الأمم المتحدة*. تم الاسترداد من https://www.ohchr.org: https://www.ohchr.org

نزار سعد العبسي، و إبراهيم سليمان قطف. (2003). *الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات*. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.

هاني زايد. (27 جوان، 2018). *اندماج اللاجئين يحسن الأوضاع الاقتصادية لاوطانهم الجديدة*. تم الاسترداد من https://www.scientificamerican.com: https://www.scientificamerican.com

البنك الدولي للإحصائيات: World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org)، https:// data.albankaldawli.org بتاريخ: (2020/06/12)

ملاحق

ملحق رقم (01): قاعدة البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

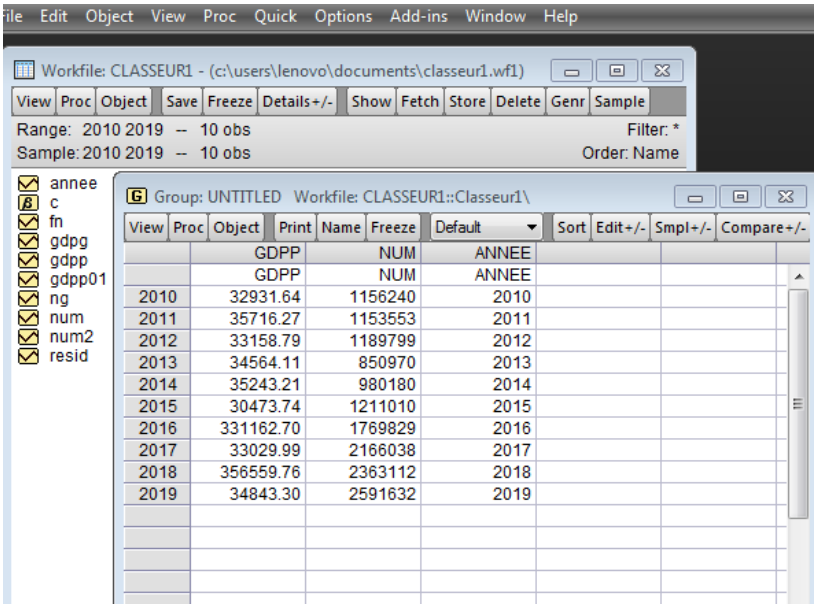

	GDPP	NUM	ANNEE
	GDPP	NUM	ANNEE
2010	32931.64	1156240	2010
2011	35716.27	1153553	2011
2012	33158.79	1189799	2012
2013	34564.11	850970	2013
2014	35243.21	980180	2014
2015	30473.74	1211010	2015
2016	331162.70	1769829	2016
2017	33029.99	2166038	2017
2018	356559.76	2363112	2018
2019	34843.30	2591632	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للبيانات.

ملحق رقم (02): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية انجل جرانجر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DNUM	0.357611	0.072255	4.949290	0.0001
Z(-1)	-1.829451	0.187498	-9.757180	0.0000

R-squared	0.849149	Mean dependent var	943.9632
Adjusted R-squared	0.840276	S.D. dependent var	146737.2
S.E. of regression	58644.28	Akaike info criterion	24.89567
Sum squared resid	5.85E+10	Schwarz criterion	24.99508
Log likelihood	-234.5088	Hannan-Quinn criter.	24.91249
Durbin-Watson stat	1.384006		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.

ملحق رقم (03): اختبار السببية لجرانجر

Sample: 2000 2019
Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-379.5787	NA	1.62e+21	54.51124	54.60253	54.50279
1	-361.2558	28.79314	2.12e+20	52.46511	52.73899	52.43975
2	-360.2460	1.298285	3.42e+20	52.89228	53.34875	52.85003
3	-349.0518	11.19414	1.40e+20	51.86455	52.50360	51.80539
4	-332.8838	11.54860*	3.26e+19*	50.12626	50.94790	50.05020
5	-324.6291	3.537710	3.29e+19	49.51845*	50.52268*	49.42549*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج e-views 9.